

Distr.: General
4 March 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

ماليزيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.14-11835 130314 040414



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 1 1 8 3 5 *

١- تعيد حكومة ماليزيا تأكيد التزامها بمبادئ وأهداف الاستعراض الدوري الشامل الذي ترى أنه عملية حكومية دولية مهمة من شأنها أن تساهم بصورة كبيرة في تحسين حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، وذلك بطرق منها توفير منتدى لإجراء حوار شفاف وإيجابي وبناء.

٢- وفيما يلي آراء حكومة ماليزيا بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني لماليزيا المعقود في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والواردة في الفقرات من ١٤٦-١ إلى ١٤٦-٢٣٢ من مسودة تقرير نتائج الاستعراض الدوري الشامل لماليزيا، أي الوثيقة A/HRC/25/10.

٣- وأمعنت الحكومة النظر في جميع التوصيات، وعددها ٢٣٢ توصية، بالتشاور مع جميع الوكالات الاتحادية المعنية، وحكومات الولايات، وغيرها من الجهات المعنية بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (لجنة حقوق الإنسان الماليزية)، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ويسرها أن تفيد بأن ماليزيا تدعم ١٥٠ توصية. وقبلت ماليزيا على وجه الخصوص ١١٣ توصية قبولاً كلياً، ٢٢ توصية قبولاً مبدئياً، و ١٥ توصية قبولاً جزئياً.

٤- وعلى وجه العموم، تشير التوصيات المقبولة كلياً إلى أن ماليزيا تدعم الروح والمبدأ (المبادئ) اللذين تستند إليهما هذه التوصيات ويسعها تنفيذ هذه التوصيات. وتشير التوصيات المقبولة مبدئياً إما إلى أن ماليزيا ترضى صوب تحقيق أهداف التوصيات لكنها لا تتفق مع الإجراءات المحددة المقترحة؛ أو أنها نفذت بعض التوصيات بالفعل أو بصدد تنفيذها؛ أو أنها لا تستطيع تنفيذها في هذه المرحلة. وتوضّح الفقرة ٨ أدناه موقف الحكومة إزاء التوصيات المقبولة جزئياً. وتشدد الحكومة على أن جميع التوصيات المقبولة "مبدئياً" أو "جزئياً" ستظل قيد النظر الكامل إلى جانب التوصيات المقبولة كلياً وستراجع وفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية.

٥- والتوصيات التي لا تحظى بدعم ماليزيا هي عموماً تلك التي تدعو إلى إجراء تغييرات فورية على القوانين واللوائح والسياسات الموجودة أو تتعلق بمسائل لا يسع الحكومة النظر فيها أو الالتزام بتنفيذها في هذه المرحلة. ولا يسع ماليزيا أيضاً دعم بعض التوصيات التي تستند إلى وقائع غير دقيقة أو افتراضات خاطئة بشأن الوضع في البلد. وتقدم الفقرة ١٠ توضيحات إضافية بشأن موقف ماليزيا إزاء بعض التوصيات التي لا تحظى بدعمها. وفي حين لا يسع ماليزيا قبول بعض التوصيات، فهي لا ترفض كلياً إمكانية مراجعتها عند الاقتضاء.

٦- والتوصيات التي تقبلها ماليزيا كلياً هي:

٣٧-١٤٦، ٣٨-١٤٦، ٤٤-١٤٦، ٤٥-١٤٦، ٥١-١٤٦، ٥٢-١٤٦،
٥٣-١٤٦، ٥٤-١٤٦، ٥٥-١٤٦، ٥٧-١٤٦، ٥٨-١٤٦، ٥٩-١٤٦، ٦٠-١٤٦،
٦١-١٤٦، ٦٢-١٤٦، ٦٣-١٤٦، ٦٤-١٤٦، ٦٥-١٤٦، ٦٦-١٤٦، ٦٧-١٤٦

٧٤-١٤٦، ٧٣-١٤٦، ٧٢-١٤٦، ٧١-١٤٦، ٧٠-١٤٦، ٦٩-١٤٦، ٦٨-١٤٦
 ٨٣-١٤٦، ٨٢-١٤٦، ٨١-١٤٦، ٨٠-١٤٦، ٧٩-١٤٦، ٧٨-١٤٦، ٧٥-١٤٦
 ٩٠-١٤٦، ٨٩-١٤٦، ٨٨-١٤٦، ٨٧-١٤٦، ٨٦-١٤٦، ٨٥-١٤٦، ٨٤-١٤٦
 ١٣١-١٤٦، ١٢٨-١٤٦، ١٠٦-١٤٦، ٩٥-١٤٦، ٩٣-١٤٦، ٩٢-١٤٦، ٩١-١٤٦
 ١٣٧-١٤٦، ١٣٦-١٤٦، ١٣٥-١٤٦، ١٣٤-١٤٦، ١٣٣-١٤٦، ١٣٢-١٤٦
 ١٤٣-١٤٦، ١٤٢-١٤٦، ١٤١-١٤٦، ١٤٠-١٤٦، ١٣٩-١٤٦، ١٣٨-١٤٦
 ١٧٠-١٤٦، ١٦٤-١٤٦، ١٦٣-١٤٦، ١٥٤-١٤٦، ١٤٩-١٤٦، ١٤٧-١٤٦
 ١٧٧-١٤٦، ١٧٦-١٤٦، ١٧٥-١٤٦، ١٧٣-١٤٦، ١٧٢-١٤٦، ١٧١-١٤٦
 ١٨٣-١٤٦، ١٨٢-١٤٦، ١٨١-١٤٦، ١٨٠-١٤٦، ١٧٩-١٤٦، ١٧٨-١٤٦
 ١٩٠-١٤٦، ١٨٩-١٤٦، ١٨٨-١٤٦، ١٨٦-١٤٦، ١٨٥-١٤٦، ١٨٤-١٤٦
 ١٩٧-١٤٦، ١٩٦-١٤٦، ١٩٥-١٤٦، ١٩٤-١٤٦، ١٩٢-١٤٦، ١٩١-١٤٦
 ٢٠٤-١٤٦، ٢٠٢-١٤٦، ٢٠١-١٤٦، ٢٠٠-١٤٦، ١٩٩-١٤٦، ١٩٨-١٤٦
 ٢١٥-١٤٦، ٢١٤-١٤٦، ٢٠٨-١٤٦، ٢٠٧-١٤٦، ٢٠٦-١٤٦، ٢٠٥-١٤٦
 ٢٢٧-١٤٦، ٢٢٦-١٤٦، ٢٢٤-١٤٦، ٢٢٣-١٤٦، ٢٢٢-١٤٦، ٢١٦-١٤٦
 ٢٣٢-١٤٦ و ٢٣١-١٤٦، ٢٣٠-١٤٦، ٢٢٩-١٤٦، ٢٢٨-١٤٦.

٧- والتوصيات التي تقبلها ماليزيا مبدئياً هي:

٢٢-١٤٦، ٢٠-١٤٦، ١٤-١٤٦، ١١-١٤٦، ٩-١٤٦، ٥-١٤٦، ١-١٤٦
 ٩٤-١٤٦، ٤٩-١٤٦، ٤٨-١٤٦، ٢٧-١٤٦، ٢٦-١٤٦، ٢٤-١٤٦ و ٢٣-١٤٦
 ١٦٩-١٤٦، ١٦٠-١٤٦، ١٥٣-١٤٦، ١٢٥-١٤٦، ٩٧-١٤٦، ٩٦-١٤٦
 و ١٨٧-١٤٦.

٨- وتقبل ماليزيا التوصيات أدناه جزئياً وتقدم بشأنها التوضيحات التالية:

التوصية ٧-١٤٦: ماليزيا انضمت إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ولا تنوي ماليزيا في الوقت الحاضر الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثالث لهذه الاتفاقية.

التوصية ٣٩-١٤٦: تعيد ماليزيا تأكيد التزامها بمواصلة التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق قبول الزيارات الرسمية. ومن بين الإجراءات الخاصة التي اضطلعت مؤخراً بزيارات رسمية إلى ماليزيا المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء. وأجرى العديد من المكلفين الآخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة زيارات غير رسمية إلى ماليزيا دون قيود. وتبدي ماليزيا استعدادها لمواصلة النظر في توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بالإجراءات الخاصة، لكنها لا تعترزم القيام بذلك في الوقت الحاضر.

التوصية ١٤٦-٧٦: دأبت لجنة حقوق الإنسان الماليزية على توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة وغيرهم من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، يخضع أفراد الشرطة الملكية الماليزية لتدريب مستمر لضمان تحليهم بسلوك يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولهذا الغرض وضعت الشرطة الملكية الماليزية عددا من إجراءات العمل الثابتة. واعتمدت الشرطة الملكية الماليزية مؤخرا إجراءات عمل ثابتة لتنفيذ التشريعات الأمنية وتيسير تنظيم التجمعات السلمية على التوالي، وذلك بموجب قانون الجرائم الأمنية (تدابير خاصة) لعام ٢٠١٢ وقانون التجمع السلمي لعام ٢٠١٢. ولا يسع ماليزيا التوقيع في الوقت الراهن على اتفاقية مناهضة التعذيب والتصديق عليها.

التوصيات ١٤٦-١٠٥ و ١٤٦-١٠٧ و ١٤٦-١١٦ و ١٤٦-١٢٧: يعكف قسم البحوث التابع لديوان المدعي العام على إجراء دراسة شاملة للنظر في الأطر القانونية والسياسية المتصلة بتطبيق عقوبة الإعدام في ماليزيا، ومن المقرر إكمالها بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وستُقدّم نتائج الدراسة وتوصياتها إلى الحكومة لاحقا للنظر في السياسات واتخاذ القرارات. وفي ضوء هذه التطورات، لا يسع ماليزيا حاليا الالتزام باستحداث بديل لعقوبة الإعدام وإعلان الوقف الاختياري لتنفيذها. وتوقفت ماليزيا عن تنفيذ عقوبة الإعدام على الأحداث. وبموجب القانون الحالي، ما زالت عقوبة الإعدام تنفذ في حق تجار المخدرات والمتحررين بها. وترفض ماليزيا القول الذي يسعى إلى مساواة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة بالعقوبة البدنية، بما فيها الجلد وغيره من العقوبات التي تنص عليها القوانين السارية ولا تنفذ إلا بأمر من المحاكم وتبقى عقوبات سليمة وقانونية في البلد.

التوصية ١٤٦-١٣٠: اعتمد قانون العنف المتزلي لعام ١٩٩٤ (القانون ٥٢١) بغرض وقف استخدام الزوج العنف ضد زوجته والعكس بالعكس، وهو يسمح للضحايا بطلب الحماية والعدالة. وعُدّل القانون ٥٢١ في عام ٢٠١١ لتوسيع نطاق تعريف "العنف المتزلي" لكي يشمل الإيذاء العاطفي والذهني والنفسي. ولا يعترف النظام القانوني الماليزي بمفهوم الاغتصاب الزوجي. ومع ذلك، اعتمد الفصل ٣٧٥ ألف من قانون العقوبات لمنع الأزواج من اللجوء إلى إيذاء أزواجهن أو تخويفهن بالقتل لممارسة الجنس معهن.

التوصية ١٤٦-١٤٨: تحظى هذه التوصية بدعم ماليزيا في حدود تطابقها مع القوانين والسياسات الوطنية والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية السارية. ونظمت الوكالات الحكومية المعنية ولجنة حقوق الإنسان الماليزية ندوات وحلقات دراسية وبرامج تدريبية لتعزيز الوعي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان بالنسبة إلى أفراد الشرطة وغيرهم من أفراد الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون. وتلتزم ماليزيا بالإبقاء على الآليات الفعالة لضمان إجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم الانتهاكات المرتكبة من قبل الموظفين الحكوميين، بمن فيهم موظفو الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون. ومن بين هذه الآليات اللجنة المعنية بتراهة هيئات إنفاذ القانون المنشأة في عام ٢٠٠٩ بغرض النظر في الشكاوى العامة المقدمة ضد موظفي هذه الهيئات التي تضم

الشرطة وإدارة الهجرة وإدارة الجمارك وغيرها من السلطات الحكومية. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٨، من أجل إدارة الجهود الوطنية لمكافحة الفساد إدارة فعالة وناجعة.

التوصيتان ١٤٦-١٥٠ و ١٤٦-١٥١: ترى ماليزيا أن هذه التوصية تنطوي على وقائع غير دقيقة لأن حالات الزواج المبكر والزواج بالإكراه وزواج الأطفال لا تمثل قط حالات نمطية في ماليزيا. وبموجب القانون المدني، حُدِّد السن القانونية الدنيا للزواج بـ ١٨ سنة. غير أنه بالإمكان تزويج فتاة بلغت سن السادسة عشرة بعد الحصول على ترخيص من حاكم الولاية. وبموجب نظام الشريعة، وهو نظام قضائي مواز، لا يجوز عقد القران رسمياً عندما يكون الذكر دون سن ١٨ عاماً أو الأنثى دون سن ١٦ عاماً ما عدا في بعض الظروف التي يمنح فيها القاضي الشرعي إذناً كتابياً بالزواج. والفصل ٢٢(٦) من قانون إصلاح قانون (الزواج والطلاق) لعام ١٩٧٦ يرهن عقد القران رسمياً بإبداء الطرفين موافقة حرة على الزواج. وبالمثل، لا يقرّ قانون الشريعة الزواج بالإكراه، وأي زواج لا يحظى بالموافقة أو يتم تحت الإكراه يعتبر باطلاً وقابلاً للإلغاء. وتؤمن ماليزيا بأهمية الحفاظ على قدسية الزواج بين الرجل والمرأة وقدسية المؤسسة الأسرية وبأهمية دعمها.

التوصية ١٤٦-١٥٥: توجد في ماليزيا حالياً آليات للحوار بين الديانات. وما زال التزام الحكومة قائماً إزاء المسائل الدينية مع مراعاة الأحكام الدستورية ذات الصلة المرتبطة بالإسلام ووفقاً للقوانين والسياسات الوطنية والظروف المحلية. ولا يسع الحكومة النظر في إرساء حوار ديني منظم في هذه المرحلة.

التوصية ١٤٦-١٩٣: توفر ماليزيا التعليم للأطفال الماليزيين طبقاً لإطارها القانوني الوطني وسياساتها الوطنية.

التوصيتان ١٤٦-٢١٧ و ١٤٦-٢١٨: تقتصر التدابير التي تتخذها الحكومة على العمال الأجانب حاملي الوثائق والمقيمين بصفة قانونية، وستواصل ماليزيا ضمان حقوق هذه الفئة من العمال لكنها لا تنوي في الوقت الحاضر اعتماد تشريع إضافي من قبيل قوانين محددة بشأن العمال الأجانب.

٩- لا تحظى التوصيات التالية بدعم ماليزيا:

١٤٦-٢، ١٤٦-٣، ١٤٦-٤، ١٤٦-٦، ١٤٦-٨، ١٤٦-١٠، ١٤٦-١٢، ١٤٦-١٣، ١٤٦-١٥، ١٤٦-١٦، ١٤٦-١٧، ١٤٦-١٨، ١٤٦-١٩، ١٤٦-٢١، ١٤٦-٢٥، ١٤٦-٢٨، ١٤٦-٩٨، ١٤٦-٩٩، ١٤٦-١٠٠، ١٤٦-١٠١، ١٤٦-١٠٢، ١٤٦-١٠٣، ١٤٦-١٠٤، ١٤٦-١٢٩، ١٤٦-٤٠، ١٤٦-٤١، ١٤٦-٤٢، ١٤٦-٤٣، ١٤٦-١٤٥، ١٤٦-١٤٦، ١٤٦-١٥٢، ١٤٦-١٥٦، ١٤٦-١٥٧، ١٤٦-١٥٨

١٥٩-١٤٦ ، ١٦٦-١٤٦ ، ١٦٧-١٤٦ ، ١٦٨-١٤٦ ، ١٧٤-١٤٦ ، ١٤٦-١٤٦ ،
٢٠٣-١٤٦ ، ٢٠٩-١٤٦ ، ٢١٠-١٤٦ ، ٢١١-١٤٦ و ٢٢٥-١٤٦ .

١٠- وتقدم ماليزيا التوضيحات التالية بشأن التوصيات التي لم تحظ بدعمها:

التوصيات ٢٩-١٤٦ و ٣٠-١٤٦ و ٣١-١٤٦ و ٣٢-١٤٦ و ٣٣-١٤٦ و ٣٥-١٤٦:
لا تنوي ماليزيا في الوقت الحاضر رفع تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء
على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشدد الحكومة
على أن هذه التحفظات لا تتعارض مع مقاصد هذه الصكوك وأهدافها وتراعي الأحكام
الدستورية ذات الصلة والقانون الإسلامي (الشريعة) اللذين يشكلان معاً جزءاً لا يتجزأ من
الإطار القانوني الوطني.

التوصية ٣٤-١٤٦: اتخذت ماليزيا خطوات لضمان عدم فرض العقوبة البدنية على
الأشخاص دون سن ١٨ عاماً، ولا سيما عن طريق إلغاء اللوائح الأساسية (المتعلقة بالقضايا
الأمنية) التي توقّف العمل بها منذ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتراجع الحكومة حالياً سياساتها
بغرض منع ممارسة ضرب الأطفال بالعصا في المدارس.

التوصية ٣٦-١٤٦: ما زالت الحكومة ملتزمة باتخاذ خطوات تدرجية لتحسين
امتثال ماليزيا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتُفَعّل هذه المعايير على الصعيد المحلي بطرق
منها اعتماد بعض القوانين الجديدة ومراجعة القوانين والسياسات القائمة.

التوصيات ٤٦-١٤٦ و ٤٦-١٤٦ و ٢١٢-١٤٦ و ٢١٣-١٤٦ (بشأن حالة الشعوب الأصلية):
تواصل ماليزيا اتخاذ خطوات في سبيل تحسين حماية واحترام حقوق الإنسان الخاصة بشعوبها
الأصلية. ولهذا الغرض، أجرت لجنة حقوق الإنسان الماليزية تحقيقاً وطنياً مستقلاً بشأن
حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي، وأرسلت استنتاجاتها وتوصياتها إلى الحكومة في
آب/أغسطس ٢٠١٣. وحالياً، تعكف فرقة عمل تضم مسؤولين حكوميين كبار وممثلين
للمجتمع المدني وأكاديميين على تحديد مسائل من بينها التفاصيل المتعلقة بالتوصيات التي يمكن
تنفيذها على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتتعهد الحكومة بضمان أن يخضع التقرير
لمراجعة متوازنة وإيجابية ويراعي المصالح الفضلى للشعوب الأصلية في ماليزيا. وستشكل
توصيات فرقة العمل منطلقاً لصياغة مخطط عمل للإصلاحات المقترحة فيما يتعلق بأراضي
الشعوب الأصلية والسياسات الخاصة بهم متى حظيت هذه المقترحات بموافقة الحكومة. وبما
أن الحكومة لا تود إصدار أحكام مسبقة بشأن نتائج مداورات فرقة العمل، فإنه لا يسع
ماليزيا قبول هذه التوصيات في هذه المرحلة.

التوصية ٤٧-١٤٦: لا تنوي ماليزيا مراجعة التعديلات المدخلة مؤخراً على قانون
مكافحة الجريمة لعام ١٩٥٩. وتؤكد ماليزيا مجدداً أن قواعد حقوق الإنسان ومعاييرها

روعت عند اقتراح تعديلات لهذا القانون، بما فيها التعديلات المتعلقة بأوامر الاحتجاز الصادرة عن هيئة مكافحة الجريمة، وبإمكانية إجراء مراجعة قضائية لقرارات الهيئة.

التوصية ١٤٦-٥٠: تنص المادة ١٢١ (١ ألف) من الدستور الاتحادي على أمور منها أن المحاكم العليا ليست مختصة في أي من المسائل المدرجة ضمن اختصاص المحاكم الشرعية، وتفصل من ثم بوضوح بين النظامين القانونيين للمليزيا. وهكذا، تؤكد ماليزيا مجدداً عدم وجود تضارب بين اختصاصات محاكمها المدنية ومحاكمها الشرعية.

التوصية ١٤٦-٥٦: لا يسع ماليزيا دعم هذه التوصية لأنها لم تعد مواكبة للأحداث. فقد نظرت الحكومة على النحو الواجب في توصيات اللجنة الملكية المقدمة في عام ٢٠٠٥ والمتعلقة بإنشاء لجنة مستقلة لتقديم الشكاوى ضد الشرطة وسوء تصرفها، ما أفضى إلى إنشاء اللجنة المعنية بتزاهة هيئات إنفاذ القانون في عام ٢٠٠٩.

التوصيات ١٤٦-١٠٨، و١٤٦-١٠٩-١٤٦-١١٠، و١٤٦-١١١، و١٤٦-١١٢، و١٤٦-١١٣، و١٤٦-١١٤، و١٤٦-١١٥، و١٤٦-١١٧، و١٤٦-١١٨، و١٤٦-١١٩، و١٤٦-١٢٠، و١٤٦-١٢١، و١٤٦-١٢٢، و١٤٦-١٢٣، و١٤٦-١٢٤: تعيد ماليزيا تأكيد فهمها أن القانون الدولي لا يحظر عقوبة الإعدام، وتشدد أيضاً على أن مسائل إقامة العدل تخضع للسلطة السيادية للدولة وهيئاتها القضائية. وتشير ماليزيا أيضاً إلى أن العديد من الدول التي أبقت على عقوبة الإعدام وأوقفنها طوعاً عادت إلى تطبيقها مؤخراً. ولأن الحكومة عاكفة على إجراء دراسة شاملة في هذا الصدد، لا يسع ماليزيا قبول هذه التوصيات في هذه المرحلة.

التوصية ١٤٦-١٢٦: العقوبة البدنية هي أحد التدابير العقابية المنصوص عليها في القوانين الماليزية الحالية. ولا تنفذ هذه العقوبة إلا فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة وبأمر من المحاكم. ولا يسع ماليزيا دعم هذه التوصية لأنها تساوي التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة بالعقوبة البدنية التي تعدّ عقوبة سليمة وقانونية في ماليزيا.

التوصية ١٤٦-١٤٤: لا تحتجز ماليزيا ضحايا الاتجار بالبشر. غير أنه يتعين على هؤلاء الضحايا الإقامة في مراكز إيواء تتيحها الحكومة وتحرسها بهدف تحسين حمايتهم وسلامتهم. وتتيح الحكومة مرافق وبرامج لتوليد الدخل في هذه المراكز بغرض زيادة مساعدة هؤلاء الضحايا.

التوصية ١٤٦-١٦١: تنص التعديلات المدخلة على قانون الطباعة والنشر لعام ٢٠١٢ نصاً صريحاً على عنصر "الحق في الإدلاء بالرأي" قبل اتخاذ قرارات بشأن سحب التصاريح أو التراخيص الممنوحة لوسائل الإعلام أو تعليقها.

التوصية ١٤٦-١٦٢: ماليزيا ليست طرفاً حالياً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتنص المادة ١٠ من الدستور الاتحادي على ممارسة الحق في حرية التعبير،

لكنها تقيده بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتؤكد ماليزيا عدم تعارض بعض القيود المنصوص عليها في القانون المتعلق بإثارة الفتنة وفي قانون الطباعة والنشر مع القيود التي تسمح بها الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان.

التوصية ١٤٦-١٦٥: اعتمد قانون التجمع السلمي لعام ٢٠١٢ بغرض ضمان حق جميع المواطنين في تنظيم تجمعات أو المشاركة فيها بصورة سلمية دون استخدام الأسلحة. ولا تنوي ماليزيا مراجعة هذا القانون في هذه المرحلة.

التوصية ١٤٦-١٧٤: تجري حالياً مفاوضات بشأن اتفاق الشراكة لدول المحيط الهادئ. وترى ماليزيا أنه ما زال من السابق لأوانه إصدار أحكام مسبقة بشأن نتائج هذه المفاوضات.

التوصيات ١٤٦-٢١٩ و ١٤٦-٢٢٠ و ١٤٦-٢٢١: يشمل نطاق حماية العمال المهاجرين في ماليزيا العمال الأجانب المرخص لهم ولا يشمل أفراد أسرهم. وتطبق القوانين واللوائح النافذة، بما في ذلك قانون الهجرة، على كل الأشخاص الذين يدخلون ماليزيا، بمن فيهم المهاجرون غير الشرعيين، وتوفر لهم حماية قانونية عند الاقتضاء. وتؤكد ماليزيا أن القرارات المتعلقة بإمكانية تجنيس الأجانب المقيمين في البلد أو تسوية أوضاعهم هي قرارات سيادية.